الطرح النظري لظاهرة "الاقليمية" في العلاقات الدولية و علاقة النظام الاقليمي بالنظام الدولي:

ظل العمل الإقليمي وإلى غاية الدراسات الراهنة شائعا في الميدان الاقتصادي حيث في الستينات من القرن العشرين أسهمت المحاولات الإقليمية المبكرة لفهم عملية التكامل الاقتصادي الأوروبي من قبل "إيرنست هاس" وفي السبعينات ركز كل" كانتوري "و"ستيفن شبيغل على البعد السياسي للإقليمية أما مرحلة الثمانينات فقد ازدهرت تعاريف الإقليمية في الحقل الاقتصادي بالخصوص، وفي التسعينات استبدلت بما يسمى" بالإقليمية الجديدة."

ويعتبر المختصون في الدراسات الإقليمية على أن أهم إسهام ضمن الدراسات الإقليمية هي المقاربة التي قدمها كلا من" لوس كانتوري و" ستيفن شبيغل.

يعد البعد الأمني جوهر فكر التنظيم الدولي والتنظيم الٌإقليمي على حد سواء حيث أن البحث عن سلام دائم بين الدول كان الدافع إلى إنشاء المنظمات الدولية التي طرحت فكرة التنظيم الإقليمي. وتبرز في هذا السياق المقاربات الإقليمية والإقليمية الجديدة بالخصوص على النحو التالي:

أولا: الواقعية و الواقعية الجديدة ودراسة العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي:

يرى الواقعيون الكلاسيك أن فكرة الإقليمية ترتبط بالأمن بالدرجة الاولى كما تعتبر القوة العنصر الأساسي في التعاون بين الدول.

و تقيم الواقعية الجديدة العلاقة بين النظام الدولي والإقليمي على عنصر مهم وهو وجود تفاعل بين نظامين (الدولي والسياسي) التي تدخل في إطار تشكيل نظام إقليمي وترتيبه أيضا ثم من خلال تدخل السياسة المالية الدولية في الاقتصاديات القومية للدول.

و ترى الواقعية الجديدة بأن هناك أهمية للأقاليم فقد ركزت على النظام كساحة للصراع بين القوى الكبرى واعتبر "والتز" أن الأقاليم عبارة عن تشكيلات تحالف تعزز المصلحة الوطنية للدول وتزيد من قوتها.

ولهذا ترى الواقعية الجديدة أن التشكيلات الإقليمية تتفاعل مع القوى الكبرى على الشكل التالي:

* تشكل الأقاليم كرد فعل من الدول الضعيفة تجاه القوى الكبرى (asian ضد الفيتنام)

* تشكل الأقاليم من أجل احتواء قوة مهيمنة (السوق الاوروبية المشتركة لاحتواء المانيا الغربية)

*تشكل الأقاليم وفق استراتيجية الخضوع أي إمكانية استخدام الدول الضعيفة للتكامل الإقليمي كوسيلة ارتباط مع قوة مهيمنة.

*تشكل الأقاليم بسبب رغبة قوة مهيمنة في تحقيق مصالحها وتقسيم أعباء المشكلات المشتركة.

و ترى الواقعية الجديدة ان النظام الإقليمي هو نظام خاضع للنظام الدولي الذي يقوم باختراق النظم الإقليمية بالعديد من الوسائل كالمساعدات العسكرية، التدخل في الشؤون الداخلية، الاعمال التخريبية و غيرها مما يؤدي إلى علاقات هيمنة وخضوع النظام الإقليمي للدولي وفق ما يلي:

أ/التحليل الهيراكلي الدولي:

ترى الواقعية الجديدة بأن السياسة الدولية هي عبارة عن حلقات من المستويات النظامية (المستوى النظامي الدولي، الإقليمي، القومي، المحلي).

وتبنى هذا الطرح المفكر "باري بوزان" (Barry Buzan) اذ **وظف وحدات التحليل للواقعية الجديدة، لكن في اتجاه التحليل الإقليمي وليس الكوني و قد** طور "نظرية التعقيدات الأمنية الإقليمية أو ما يسمى بمركب الامن الاقليمي في كتابه "الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations و الذي يعرف فيه مفهوم مركب الامن الاقليمي على النحو التالي:

"مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى". وهذا أول تعريف صاغه في تحديد المضمون الإستراتيجي للمفهوم.

كما عرّفه بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة Securitisationأو اللاأمننة Desecuritisation، أو كلاهما هي جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محلّلة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى."

انها إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية؛ لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. لا شك أن هذا المفهوم لم يتنصل تماما من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية؛ لكن يركز في المقام الأول على

الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة.

ويرى "باري بوزان" أن النظام الدولي يقسم تقسيما هيراركيا يشمل اربعة مستويات وهي: مستوى القوى العظمى، مستوى القوى الكبرى، مستوى القوى الإقليمية و مستوى القوى الصغرى. وحسب بوزان مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتميز بوجود هيراكلية جديدة تظهر فيها الو.م.أ كقوى عظمى عند أقصى أطرافها يقابلها في الطرف الأخر الدول الصغرى وبينهما القوى الكبرى و الاقليمية؛ فالقوى العظمى هي الدول التي تستطيع ممارسة دور عالمي في كل الأقاليم الموجودة في النظام الدولي أما الدول الكبرى يمكن أن تمارس أيضا دورا عالميا ولكن لا تستطيع القيام بهذا الدور على مستوى كل النظم الإقليمية لكن على مستوى بعض الدول فقط.

و يعتبر الاختراق Pénétrationمن المتغيرات المستقلة و الهامة في تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي للعلاقات الأمنية الدولية إذ يتضمن معنى اختراق القوى العظمى مركبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين وحماية مصالحها؛ عبر وضع الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية داخل مركب الأمن الإقليمي. لكن عملية الاختراق لا تحدث إلا بدوافع نابعة من داخل المنطقة لا من خارجها، عن طريق قيام طرف إقليمي أو أكثر بخلق فرص أو مطالب لتدخل القوى العظمى الخارجية، المتمثلة في تهديد ميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة أو زيادة النفوذ على حساب الآخرين أو تنامي دافع الهيمنة لدى طرف معين للسيطرة على المنطقة ككل أو محاولة السيطرة على المواقع الحيوية للنظام الاقتصادي العالمي. كل هذه التفاعلات هي بمثابة محفزات حيوية لسلوك القوى العظمى الخارجية للتدخل في مركبات الأمن الإقليمية، كما هو الحال مع الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية وأوربا ومناطق أخرى من العالم.

وتأتي دراسة "بوزان" ضمن النظريات التي ركزت على مستوى الأمن في تعريف النظم الإقليمية ويرى أنها عبارة عن ترتيب أمني إقليمي ينشأ توافق بين الحكومات للتعامل مع التهديدات الأمنية ويؤكد "بوزان" على أهمية النظام الإقليمي بالنسبة للدول الداخلية فيه على اعتبار أن التهديدات تؤثر في المسافات القريبة أكثر من البعيدة.

ب /التحليل الإمبريالي للعلاقة بين النظام الإقليمي والدولي من منظور الهيمنة والخضوع بين المركز والأطراف:

تبنت الواقعية الجديدة هذا الطرح من منظور تحليل العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي من منظور علاقة بين مركز دولي ومراكز فرعية محلية بحيث يخترق المركز الدولي المراكز الفرعية بوسائل عديدة ويختلف هذا الطرح عن الطرح السابق في كون هذا التحليل امبريالي لأنه يرى أي شكل من الأشكال الاقليمية هو نتاج لموقف تحاول فيه قوة رئيسية على مستوى النظام الدولي أن تشكل هذا الإقليم بالشكل الذي يلبي مصالحها.

من رواد هذا التحليل "جون غولتن" Jhon Galtungالذي تمحور تحليله حول التفاعل الإقطاعي أي تقسيم العالم لمجموعتين (المركز، الأطراف) المركز يمتلك اعلى درجات التنمية وتنتزع دوله الفائدة الجوهرية الأساسية من التفاعل مع دول الأطراف. اما الأطراف فهي دول تمتلك معدلات نمو أقل وتتحصل على فوائد محدودة من التفاعل مع دول المركز. كما يعتبر تحليل "جولتن" هو استاتيكي لأنه يفترض شكل ثابت للعلاقة بين المركز والأطراف أو الأطراف مع بعضها البعض.

ج/ تحليل الاستقرار المهيمن وبناء نظم إقليمية تتماشى مع قواعد المؤسسات المالية الدولية:

قد تتوجه الدول الكبرى في النظام لبناء نظام إقليمي في إقليم ما ليس من منظور الهيمنة ولكن لتحقيق مصالح جماعية (مثل ان يتحول هذا النظام الى منطقة تجارة حرة..) ويشير هذا الطرح للعلاقة بين دول المركز والأطراف من خلال إطار مؤسساتي تعددي لأنه يشير لدور المؤسسات المالية الدولية التي تقوم بالسيطرة الاقتصادية على إقليم معين أو دولة معينة.

ثانيا: النظرية الوظيفية:

تطورت المدرسة الوظيفية في أوربا كردة فعل على الخسائر التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وكنظرية مفسرة للتعاون الأوربي لتجاوز الخلافات والنزاعات مستقبلا. وفقا لديفيد ميتراني رائد هذه المدرسة الفكرية، فإن التعاون والتكامل الإقليمي لا يبدأ من الجانب السياسي ولكن من المجالات الأقل إثارة للجدل كالجانب الاجتماعي الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى أن الانقسامات السياسية هي مصدر الصراع بين

الدول، ولذلك ينبغي التركيز على الجانب التقي والبرامج الوظيفية الأساسية والمشاريع الاقتصادية ضمن قطاعات محددة وواضحة ثم كمرحلة ثانية يمكن توسيع مجال هذا التعاون ليشمل صناعات ومجالات أخرى وكذلك ليشمل أعضاء من دول أخرى في المنطقة. كما تبنت الوظيفية الجديدة على يد ارنست هاس نفس الطرح.

ثالثا: الليبرالية المؤسساتية الجديدة: وتحليل العلاقة بين النظام الدولي والإقليمي:

يقوم الليبراليون الجدد بتقسيم العالم الى مركز وأطراف غير ان العلاقة بينهما لا تقوم على اساس الهيمنة والخضوع مثل الواقعية الجديدة) و نما تقوم على اساس مفاهيم التعاون و الاعتماد المتبادل. والديناميكية الأساسية التي تربط المركز بالأطراف عند الليبراليون الجدد هي آليات العولمة المحددة في السوق العالمية والرأسمالية ووجود فاعلين من غير الدول، عبر القوميين (الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية).

فالهيكل الأساسي للنظام الدولي بالنسبة لليبراليين الجدد يأخذ شكل المركز والأطراف (دول متقدمة ونامية) (عكس الماركسيين الذين يركزون على عدم المساواة) اذ يرون بأن هذه البنية تتسم باحتمالية النمو والتقدم للدول النامية.

رابعا: <u>الإقليمية الجديدة:</u>

تعبر عن موجة التفاعلات الاقتصادية و التجارية التي اخذت تتبلور ابتداء من منتصف الثمانيات في شكل تكتلات تجارية و اقتصادية اقليمية كبرى فالاقليمية الجديدة هي دراسة تذهب الى ان التحول في هيكل النظام الدولي ادى الى التوجه نحو ظهور التكتلات الاقليمية ذات الطبيعة الاقتصادية و التي تقوم اساسا على اسس رأسمالية .

و قد استعمل هذا المفهوم في بداية التسعينيات من القرن الماضي على اثر نشاة تكتل "النافتا" (دولة كبرى دولة نامية) فالنظام الاقليمي في ظل الاقليمية الحديثة يأخذ شكلا وظيفيا لمجتمع حضري بلا حدود و ذي تقنية عالية اذ ان المعلومات الجديدة و تكنولوجيا الاتصال تتغلب على البعد و المسافة.

و السؤال لماذا الانتقال من الاقليمية التقليدية للاقليمية الحديثة؟

الانتقال كان بسبب تغيرات حدثت على عدة اصعدة يوضحها الجدول الموالي

	الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية الحديثة
التغير في السياق	نظام ثنائي الأقطاب فالدورة الاخيرة للاقليمية التقليدية كانت خلال الحرب الباردة	نظام عالمي متعدد الأقطاب
التغير في الفاعل	التكتلات كانت بقيادة الدولة	المشروعات الاقليمية الحديثة تقودها مجموعة عريضة من الفاعلين(فواعل عالمية، فواعل جماعية، مؤسسات..)
التغير في المحفزات	الهدف واضح و محدد (امني او اقتصادي)	عملية معقدة و متعددة الأبعاد و اكثر شمولية بطبيعتها (اقتصادية، اجتماعية بيئية تشمل قضايا واسعة (حقوق الانسان، ادارة تدفق اللاجئين..)
التغير في التغطية	مغلقة و حمائية بالتعبيرات الاقتصادية	مفتوحة فالاتفاقيات التجارية ليست محدودة علة الاقتصاديات المتجاورة مثلا "الابيك"
التغير في الاتجاه	التكتلات الاقليمية تفرض من فوق تلبية لأوامر بنيوية ثابتة (تنشأ من الاعلى)	تتشكل عفويا بواسطة العمل الانساني و الممارسات الاجتماعية لمواجهة تحديات العولمة.
التغير من حيث الربط بين الإقليمية والسلم	التركيز على فرص السلم المحتملة من حيث الربط بين الإقليمية والسلم التركيز على فرص السلم المحتملة من قبل الفاعلين الإقليميين مثل المؤسسات الوظيفية	طغيان النظرة الليبرالية في الربط بين الإقليمية والسلم أي الربط بين التجارة والسلم من خلال نظرية السلم الديمقراطي أي المنطقة تهيمن عليها الديمقراطيات الحديثة المهيمنة اقتصاديا
التغير في الإقليمية الهوياتية	تعكس تماثلات ثقافية أو قيم مشتركة في التعبير عن الهوية الإقليمية بمفاهيم جهوية مثل القومية العربية و القومية الافريقية	الحديث عن القيم السياسية المشتركة وليست القيم الثقافية مما جعل الدول الغربية تعتبر نفسها معقل الديمقراطية وحقوق الانسان